FSM İlmî Araştırmalar *İnsan ve Toplum Bilimleri Dergisi*
FSM Scholarly Studies *Journal of Humanities and Social Sciences*
Sayı/Number 7 **Yıl/**Year **2016** **Bahar/**Spring
© 2016 Fatih Sultan Mehmet Vakıf Üniversitesi
http://fatihsultan.dergipark.gov.tr/fsmia - http://dergi.fsm.edu.tr

Araştırma Makalesi / Research Article - **Geliş Tarihi** / Received: 13.04.2016 **Kabul Tarihi** / Accepted: 02.06.2016 - **FSMIAD, 2016; (7): 99-117**

البنك الدولي وأثره على الأزمة المالية

سهيل احمد فضل حوامده *(Suhel Ahmad Fadel Hawamdeh)

ملخص

البنك الدولي للإنشاء والتعمير مؤسسة مالية إعانية عالمية، المساهمون فيه والمتعاملون معه عبارة عن حكومات ذات سيادة، من الواضح أن الأصول الفكرية لفكرة البنك الدولي هي ذاتها الأصول الفكرية للعولمة– باعتبار البنك الدولي أحد أهم أجهزة العولمة– المستمدة بشكل أساس من الرأسمالية والأسس التي قامت عليها.

لم يجد الباحث صلة يمكن أن توصف بالمباشرة للبنك الدولي بحدوث الأزمة المالية، لكن الباحث من خلال استقرائه لدور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي ، لاحظ أن هناك صلات غير مباشرة لهذه المؤسسة في المساهمة في حدوث الأزمة المالية.

الكلمات الافتتاحية: البنك الدولي، الأزمة المالية، العولم

*د., جامعة اسطنبول صباح الدين الزعيم كلية العلوم الإسلامية ,اسطنبول / التركية
Yrd. Doç. Dr., İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi, İstanbul/Türkiye, arzaqtube2016@ gmail.com

Dünya Bankası ve Mali Kriz Üzerindeki Etkisi

Öz

Dünya Bankası, imar, kalkınma ve yardımlaşma alanında faaliyet gösteren uluslararası mali bir kurumdur. Üye ortakları ve müşterileri bağımsız hükümetlerden oluşur. Küreselleşmeyi sağlamanın en önemli aracı olması itibariyle, Dünya Bankasının kuruluş felsefesi, kapitalizm ve onun esaslarına dayanan küreselleşmenin fikri temelleriyle paralellik gösterir. Araştırmacıya göre uluslararası mali krizlerin Dünya Bankasıyla direkt olarak bir ilişkisi bulunmamaktadır. Ancak Dünya Bankasının küresel ekonomideki rolüne dair verileri inceleme yoluyla araştırmacı, bu kurumun mali krizlerin oluşumunda dolaylı etkileri olduğu düşüncesine varmıştır.

Anahtar Kelimeler: Dünya Bankası, mali kriz, küreselleşme.

International Bank and Its Effect to Financial Crisis

Abstract

International Bank for Reconstruction and Development, global financial institution global, shareholders and traders with a sovereign government, it is clear that the intellectual assets of the idea of the World Bank are the same intellectual assets for Globalization - as the World Bank one of the most important organs. Globalization - derived primarily from capital and the bases of the.

The researcher did not find possible be described to proceed with the World Bank to happen related to the financial crisis, but the researcher during his induction to the World Bank's role in the global economy, not luck that there are indirect links to these institutions in contributing to the financial crisis.

Keywords: International Bank, financial crisis, globalization.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل لنا الشرع القويم ورضي لنا الإسلام دينا شاملا لشؤون الدنيا والآخرة، والصلاة والسلام على رسوله الكريم بعدد قطر الغمام معلم الناس الخير ومرشد البشرية إلى ما فيه خيرهم في الدنيا والآخرة، المبعوث بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا رحمة للعالمين وبعد:

لقد سيطرت قطبية الهيمنة الأميركية الصهيونية على العالم أجمع، وعلى مقدرات الشعوب وخصوصا الشعوب المستضعفة منها من خلال ما يدعى بالعولمة التي تغنى فيها من قريب القاصي والداني .

لكننا نشهد في هذه الأيام ترنح هذا النظام العالمي الجديد بعد ظهور الأزمة المالية العالمية، التي أكد الخبراء أن هذه الأزمة التي ضربت العالم هي أزمة في النظام الرأسمالي الغربي، سببه الأساس ضعف الرقابة على المؤسسات المالية، مشددين على أن الاقتصاد الأمريكي يعيش طفيليا على التدفقات الخارجية .

وكان أحد أهم مؤسسات وأجهزة هذا النظام البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يعد من كبرى أجهزة العولمة التي تساهم بدور كبير في فرض السيطرة والهيمنة الأميركية على العالم، فهل لهذه المؤسسة دور مباشر أو غير مباشر في حدوث الأزمة المالية العالمية 2008م، هذا ما ستبحثه هذه الدراسة المتواضعة .

مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها:

تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح أخطار أحد أجهزة العولمة وهو البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهذا الأمر بات جليا في هذه الأيام، ثم تبرز أهميتها عند الربط بين النقد الذي وجهه الاقتصاد الإسلامي لأجهزة العولمة وآثارها وبين ما يحدث الآن، وهذا إذا دل فإنما يدل على صلاحية هذا الاقتصاد لكل زمان ومكان كما شهد بذلك الأعداء .

وتتمثل أهمية هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو البنك الدولي وما هي فكرة إنشائه؟

وما هي أهم أهداف البنك الدولي وأهم انجازاته؟

ما هي علاقة البنك الدولي بحدوث الأزمة المالية الحالية؟

ما هو الحل الأمثل لعلاج مثل هذه الأزمات؟

ولعل من أهم الأسباب التي دعتني لأن أكتب بهذا الموضوع .

1-أهمية موضوع البنك الدولي بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل والاقتصاد الإسلامي بشكل خاص؟

2-انشغال بال كثير من الناس في هذه الأيام بموضوع الأزمة المالية وأسبابها وآثارها وعلاجها .

3-رغبة الباحث في إضافة مساهمة متواضعة في توصيف الأزمة ودور الاقتصاد الإسلامي في علاجها .

4-ربط النظرية بالتطبيق بالربط بين أجهزة العولمة وآثارها والأزمة وأسبابها.

الدراسات السابقة:

ولعل الباحث لم يتفرد بهذا الموضوع ولكن الباحث في حدود بحثه المتواضعة لم يجد هذا العنوان الذي اختاره بالخصوص عند الذين تكلموا عن الأزمة المالية وأسبابها ، فكان لا بد من عرض أهم هذه الدراساتـ ، ثم عرض أهم ما تميزت به هذه الدراسة:

1- السامرائي، قحطان، اقتصاد القطاعات دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي (مع إشارة إلى الأزمة العالمية 2008م) ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء، 2009/4/28م .

2- عوض الله، صفوت، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات في الدول النامية، دار النهضة ، القاهرة، 1993م، ص81 .

3- توهام إبراهيم وصلاح حواس، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي، بحث مقدم لمؤتمر كلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء، 2009/4/28م

حيث تطرق الباحثون إلى تحليل الأزمة المالية العالمية وأسبابها، وتكلموا عن دور مؤسسات وأجهزة النظام العالمي والعولمة في حصول الأزمة المالية .

مما سبق يتبين للباحث ما يلي:

1- أن الدراسات السابقة لم تتخصص بالربط بين البنك الدولي والأزمة المالية العالمية الحالية.

2-أن هذه الدراسات لم تول اهتماما للعلاج لهذه الأزمة من خلال إصلاحات في البنك الدولي.

ولهذا تميز هذا البحث بالتركيز على دراسة البنك الدولي والأصول الفكرية التي قام عليها، والتركيز على التباين الواضح بين الأهداف التي أسس عليها البنك وبين الواقع، ومدى تأثير انجازات البنك على أرض الواقع على حدوث الأزمة، بالإضافة إلى حلول مقترحة لتحسين أداء البنك في علاج الأزمة .

منهجية البحث:

تقوم منهجية هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وجمع المعلومات من مصادرها، وتجميعها في نسق واحد فتكون المنهجية كالآتي:

أولا: جمع المادة العلمية من مصادرها المختلفة التي تعرضت لموضوع البحث .

ثانيا: جمع جزئيات الموضوع المتفرقة في كتب الاقتصاد الوضعي و الإسلامي وإدراجها ضمن بوتقة واحدة .

ثالثا: جمع الوقائع التطبيقية المعاصرة من مظانها في مراكز الدراسات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة .

وقد الباحث بتقسيم بحثه إلى:

المقدمة

المبحث الأول: تعريف بالبنك الدولي وفكرة نشأته.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الدولي .

المطلب الثاني: الجذور الفكرية لفكرة إنشاء البنك وارتباطه بالعولمة .

المطلب الثالث: العلاقة بين البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: أثر البنك الدولي على حدوث الأزمة العالمية.

المطلب الأول: عدم التزام البنك الدولي بالأهداف التي أنشئ من أجلها.
المطلب الثاني: البنك الدولي جزء من النظام الذي سبب الأزمة.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة المتعلقة بالبنك الدولي للخروج من الأزمة المالية .
المطلب الأول: تحول البنك الدولي عن النظام الربوي القائم عليه".
المطلب الثاني: تحرر البنك الدولي من العولمة وشرورها.
المطلب الثالث: إحداث إصلاحات ضرورية داخل مؤسسة البنك الدولي.

الخاتمة: التوصيات والنتائج

المبحث الأول: تعريف بالبنك الدولي وفكرة نشأته :

المطلب الأول: التعريف بالبنك الدولي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مؤسسة مالية إعانية عالمية حاصلة على تصنيف من مرتبة – AAA مع تميزه ببعض الخصائص غير العادية، المساهمون فيه والمتعاملون معه عبارة عن حكومات ذات سيادة ولكل منها صوت في وضع سياساته [1].

أما بالنسبة لتاريخ نشأته، فقد كان استقرار النقد وتوفير قابلية العملات للتحويل وضمان حرية التجارة أو التجارة المتعددة الأطراف أهم أهداف النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية وفي العام 1941م وضع هاري وايت -الذي لعب أيضا دورا أساسيا في تصميم صندوق النقد الدولي- مذكرة حول برنامج الدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية، وكان وايت يرى أن إنشاء بنك دولي يمكن أن يمثل حافزا للدول للاشتراك في نظام تثبيت أسعار الصرف فيما بينها، ومن هنا اقترح أيضا إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف يكون رديفا لهذا البنك، وفي ابريل 1942 أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع لهذا الصندوق والبنك، وقد تم الاتفاق نهائيا على إنشاء البنك مع صندوق النقد الدولي ضمن اتفاقية بريتون وودز- **Bretton Woods** -1944 ، والتي تضمنت أهم معالم الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية [2].

أنشئ البنك وفقا لما تقدم باسم" البنك الدولي للإنشاء والتعمير" International" Bank For Reconstruction and Development" وترجمة التعمير لاصطلاح (Development) الذي استقرت بعد ذلك لمصطلح التنمية، وهكذا بدأ البنك تمويل الجهود الرامية وإعادة الاقتصاديات المهدمة في أثناء الحرب ثم جهود التنمية، حيث بدأ جهوده بالمعاونة في تعمير الاقتصادات الأوروبية المحطمة في أثناء الحرب، ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث، وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية[3] .

وقد أخذ البنك بفكرة رأس المال القابل للاستدعاء (callable capital) بمعنى أن الجزء الأكبر 90% من مساهمات الأعضاء في رأس مال البنك، تتضمن التزامها بسداد هذا الجزء عند طلب البنك، وأيضا فإن جل موارد البنك مقترضة من الأسواق المالية، ويتمتع البنك بجدارة ائتمانية عالية، حيث أن رأس المال القابل للاستدعاء يمثل ضمانه للبنك في قروضه [4].

نلاحظ من العرض السابق أن البنك الدولي ليس مؤسسة مالية عادية، لكنها مؤسسة اقتصادية دولية لبسط النفوذ والسيطرة الاقتصادية لقوى وأجهزة العولمة، التي تهيمن على اقتصاديات الدول، وتنظم لهم برامجهم الاقتصادية تبقيهم تحت السيطرة والنفوذ الغربي، من خلال القروض التي تعطيها لتلك الدول فتملك قرارها الاقتصادي ومن ثم القرار السياسي تحت عباءات برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي.

---

[1] - التقرير السنوي للبنك الدولي 2008م، الشؤون الخارجية في البنك الدولي، واشنطن الولايات المتحدة، ص60 .

[2] - البلاوي، حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، دار عالم المعرفة، 2000م ، ص41 .

[3] - البلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، ص41 .

[4] -المرجع السابق، ص42 .

المطلب الثاني: الجذور الفكرية لفكرة إنشاء البنك وارتباطها بالعولمة:

كما بين الباحث أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبرعاية وتوجيه أمريكي، اجتمعت الدول الصناعية في بريتون وودز في الولايات المتحدة، وقررت إنشاء مجموعة من المؤسسات الدولية منها: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفي وقت لاحق تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات، التي تطورت لاحقا إلى منظمة التجارة الدولية، وقد شكلت هذه المؤسسات بمجموعها أدوات العولمة أو النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه أمريكا، الذي يحمل الطابع الرأسمالي حيث تعمل آليات هذا النظام على نقل القيم إلى المركز على حساب الأطراف، في ظل نظام للتبادل والعلاقات الدولية غير المتكافئة، فقسمت العمل الدولية فوكلت إلى الدول النامية إنتاج الخدمات والمواد الأولية، وفي أحسن الأحوال تتيح لها العمل على إحلال الواردات دون أن يسمح لها بأي أمل في الدخول إلى السوق الدولية[1]

.

من الواضح أن الأصول الفكرية لفكرة البنك الدولي هي ذاتها الأصول الفكرية للعولمة- باعتبار البنك الدولي أحد أهم أجهزة العولمة- المستمدة بشكل أساسي من الرأسمالية والأسس التي قامت عليها، فالعولمة ليست جديدة فبداياتها كانت مع انتصار الرأسمالية فيما بعد الثورة الصناعية والاستعمار الأوروبي الذي اجتاح العالم بأسره[2].

فالفكرة الدافعة وراء العولمة هي رأسمالية السوق الحر، كلما تركت قوى السوق هي التي تحكم وكلما فتحت أبواب اقتصادك أمام التجارة الحرة والمنافسة، أصبح اقتصادك- على حسب ما يقول فريدمان- أكثر كفاءة وازدهارا .

والعولمة تعني انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دولة في العالم تقريبا . والعولمة أيضا لها مجموعة خاصة من القوانين الاقتصادية – قوانين تدور حول انفتاح اقتصاد كل دولة وإلغاء القوانين المنظمة له وخصخصته[3].

وهناك تعريف آخر للعولمة:"وهي الأحادية القطبية أو إلغاء حدود القومية وسيادة النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه أمريكا بحيث توجد حالة أو ظروف يمكن من خلاله أصحاب الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات ومن يقف وراءهم من منظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وحكومات غربية على رأسها أمريكا من التحكم في آليات انتقال رؤوس الأموال والسلع والعمالة من مكان إلى آخر في أي بقعة من العالم، بحيث يؤدي هذا الانتقال وتلك الحركات إلى امتصاص هوامش الربح من أي منطقة في العالم لمصلحة تلك القوى المسيطرة، كما تهدف تلك الحركات إلى سيطرة القوى الكبرى على العالم"[4].

ونجد في هذا التعريف ما يجلي لنا مفهوم العولمة بوضوح، ويدل على صحة هذا القول ما جاء في كتاب إمبراطورية الشر لعبد الحي زلوم عن الخطط التي قامت بها قوى الظل والمشاكل التي تسببت بها للعالم ومنها:

---

[1] - السبهاني، عبد الجبار- الوجيز في الفكر الوضعي والإسلامي،دار وائل،عمان، ط1-2001م – ص202 .

[2] - كمال حطاب، رؤية إسلامية نحو العولمة، ص95 .

[3] - انظر فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، ص31 .

[4] - د. كمال حطاب،رؤية إسلامية نحو العولمة ، مجلة إسلامية المعرفة،السنة التاسعة، العدد35، شتاء 1425ه/2004م- ص94 .

"بعد الذي حدث للاتحاد السوفيتي من انهيار ومع التقدم العلمي الهائل في تقنيات الكمبيوتر والاتصالات أصبح العالم أحادي القطب حيث طرحت الولايات المتحدة نسختها الرأسمالية على العالم لصالح مالكي وول ستريت والمال العالمي .

تؤدي الرأسمالية الأنجلو أمريكية إلى خلق عوالم ثالثة في الولايات المتحدة والاقتصاديات الرأسمالية الغربية الأخرى، وتعمل على تركيز الثروات الواحد في المائة من كل مجتمع، ففي أمريكا نجد أقل من واحد في المائة من المجتمع يملكون أكثر من ثمانين في المائة مما يملكه المجتمع كاملا، ويتم تعميم هذا النمط من ألا مساواة تحت الشعار الجذاب للعولمة"[1].

تستخدم الحكومة الأميركية والشركات المتعددة الجنسيات سطوتها للسيطرة على دول العالم الأخرى من خلال شركات المال العالمية والنفوذ للإمبراطورية الأميركية، وبنفس الوقت يطبق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السياسات التي تريدها واشنطن بشكل أو بآخر .

إن هذا النظام العالمي الجديد مجرد وسيلة يستخدمها أصحاب القوة والمال والنفوذ لاستغلال شعوب بأكملها بغض النظر عن الحدود الإقليمية[2].

بناء على الارتباط العضوي بين الجذور الفكرية للعولمة والبنك الدولي، بوصفه جزء مهم من الشق التطبيقي لنظام العولمة، نستطيع أن ندرك مدى خطورة هذا البنك على التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي القائم على النظام الرأسمالي المسبب الأساسي للأزمة المالية موضوع الدراسة.

المطلب الثالث: العلاقة بين البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية:

يؤكد البنك الدولي بموجب اتفاقية إنشائه على أن الاعتبارات الاقتصادية فقط هي ذات الصلة بعمله، إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك، ويمكن التدليل على ذلك من خلال الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في إنشائه، ووضعها للآلية التي استطاعت من خلالها الولايات المتحدة توجيه قروض البنك الدولي وفقا لمصالحها – لا وفقا للمصالح الاقتصادية-، أي أن الولايات المتحدة استطاعت أن تجعل البنك وسيلة من وسائلها السياسية في الضغط على الدول، حيث حافظت الولايات المتحدة على وضع مميز في البنك سواء من خلال قوتها التصويتية إذ تملك أكبر حصة حوالي 18%، أو من خلال وجود مقر البنك الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن، أو من خلال المدير أو الرئيس التنفيذي للبنك والذي هو وفق اتفاق غير رسمي يجب أن يكون أمريكي الجنسية، هذا كله جعل تأثير الحكومة الأمريكية في سياسات البنك الخارجية أمرا مقبولا ومعترفا به، حيث يخضع المدير التنفيذي للبنك الأمريكي لتعليمات وزير الخزانة الأمريكية [3].

ولدى مراجعة قائمة الدول التي حصلت على قروض سخية من البنك الدولي، فقد لاحظ عديد من الباحثين أن القروض التي قدمها البنك لتلك الدول كانت لدى الولايات المتحدة مصالح اقتصادية وسياسية فيها (مثل دول أمريكا اللاتينية وتركيا واندونيسيا)، كما قدمت هذه القروض لدول تربطها مصالح إستراتيجية مع أمريكا مثل إسرائيل وبعض الدول في جنوب

---

[1] - زلوم، عبد الحي، إمبراطورية الشر، ص60 .

[2] - المرجع السابق- ص60 .

[3] - قبلان، بشار محمود، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، دار عماد الدين للنشر، عمان ، الأردن، ط1، 2009م ، ص(37،36،35،34) . وانظر بيار، شيريل، البنك الدولي دراسة نقدية، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1994م، ص50 .

شرق آسيا، وهذه الدول كما هو معروف لم تكن الأكثر فقرا- أي لم تكن بحاجة هذه القروض أصلا- ، كما لاحظ هؤلاء الباحثين أن هناك مشاريع لم يوافق عليها لمخالفتها للسياسة الأمريكية، وأكبر مثال على ذلك رفض البنك لتمويل السد العالي في مصر، وبهذا لا يمكننا ضمان استقلال وسلامة الانجازات الاقتصادية بسبب التدخلات السياسية، وهذا يخالف اتفاقية إنشاء البنك [1].

وحاليا تخضع ممارسات البنك اليومية إلى حد بعيد لمبدأ مركب ذي جذور غير مصرفية، وهو مبدأ أيديولوجي ويعرف ب" توافق واشنطن "، وهو عبارة عن مجموعة اتفاقات غير رسمية تمت خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين بين الشركات الرئيسة عابرة القارات ومصارف وول ستريت والبنك الفدرالي الأمريكي، وذلك بإشراف الولايات المتحدة وبهذا التوافق تمكنت واشنطن من السيطرة وبصورة شبه رسمية حتى على تصرفات البنك الدولي اليومية [2].

ومن هنا نلحظ ارتباط آخر قد يربط بين البنك الدولي والأزمة المالية، من خلال معرفتنا لعلاقة البنك الوثيقة بالولايات المتحدة التي تصل لدرجة الوصاية هذا من جهة، ومن جهة أخرى علاقة أمريكا بحدوث الأزمة المالية لا بل هي مركز الأزمة والمصدر الرئيس لها بما تحمل من سياسات اقتصادية، هي ذاتها التي فرضتها من خلال البنك الدولي وغيره من أجهزة العولمة.

[1] - قبلان ، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، ص 37.

[2] - المرجع السابق ، ص37 .

المبحث الثاني: أثر البنك الدولي على حدوث الأزمة العالمية:

لم يجد الباحث صلة ممكن أن توصف بالمباشرة للبنك الدولي بحدوث الأزمة المالية، لكن الباحث من خلال استقرائه لدور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي كأحد أهم المؤسسات المالية في العالم التي تتحكم بالسياسات الاقتصادية والنقدية للدول هو وشقه التوأم صندوق النقد الدولي، لا حظ الباحث أن هناك صلات غير مباشرة لهذه المؤسسات في المساهمة في حدوث الأزمة المالية وتفجرها بصورة خرجت عن السيطرة، ويتضح هذا الدور من خلال المطالب الآتية .

المطلب الأول: عدم التزام البنك الدولي بالأهداف التي أنشئ من أجلها:

ساعد عدم التزام البنك الدولي بالأهداف التي أسس من أجلها في حدوث الأزمة، حيث أن الأهداف التي أنشئ من أجلها هو وصندوق النقد الدولي تتمثل في مراقبة ومعالجة التذبذب في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء، ومساعدة هذه الدول على معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها، وتنمية اقتصاديات الدول النامية ومحاربة الفقر، لكن هذا لم يتحقق على أرض الواقع بالشكل المطلوب الأمر الذي أدى إلى وجود خلل في أداء هذه المؤسسات وترك المجال واسعا أمام تدخل الدول الدائنة الكبرى في السياسات الاقتصادية والسياسية[1] .

كما أن الرؤية التي وضعها البنك الدولي لعلاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية المدينة من خلال برامج التكييف الهيكلي وهي عبارة عن قروض لإشباع حاجات حالة أو مباشرة للأزمات لا يمكن التسليم بصحتها، وذلك لكونها تنبني على خطأ في تشخيص الاختلالات والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية، حيث أن هذه الرؤية تعتمد بشكل مطلق على النظريات الكينزية والتقليدية لا سيما النظرية الكمية للنقود، والتي ترجع مشاكل التضخم وارتفاع الأسعار في الداخل إلى زيادة عرض النقود في المجتمع فترجع المشاكل والاختلالات الاقتصادية بالأساس إلى أخطاء ارتكبتها الدول النامية المدينة عن طريق الإفراط في الإصدار النقدي، وأن هذه المشاكل ما هي إلا مجرد مشاكل واختلالات نقدية نجمت أساسا بسبب هذا الإفراط المبالغ فيه في الإصدار النقدي الزائد عن الحد، الأمر الذي أدى إلى وجود فائض في الطلب المحلي، فنصب له البنك الدولي برامج التكييف الهيكلي فقط على المسائل الداخلية باعتبارها شرطا لتحقق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، ويكون ذلك عن طريق التخلص من الفائض الموجود في الطلب المحلي، وذلك برفع أسعار الفائدة ووضع سقوف للحجم الكلي للائتمان، لكن هذه الإجراءات في الحقيقة تحدث آثاراً انكماشية ضارة بالنمو الاقتصادي، فضلا عما يحدثه تقليل حجم الائتمان من نقص الاستثمارات ونقص معدل النمو ونقص عرض السلع مما يزيد من حدة التضخم [2]، فإذاً لم تفلح برامج البنك الدولي في مساعدة هذه الدول على معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها .

أما بالنسبة للجهود في معالجة التذبذب في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء فلم تفلح أيضا، لأن النصيحة الرئيسية التي كانت تملى على الدول النامية أن يتم الاختيار بين نظام

---

[1] - السامرائي، قحطان، اقتصاد القطاعات دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي (مع إشارة إلى الأزمة العالمية 2008م) ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء، 2009/4/28م .

[2] - عوض الله، صفوت، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات في الدول النامية، دار النهضة ، القاهرة، 1993م، ص81 .

التعويم الحر للعملات ونظام الربط بعملة من عملات الاحتياط من خلال مجالس النقد أو عن طريق نظام الدولرة الذي جر للعالم الويلات .

فقد ترتب على إتباع أسعار الصرف العائمة للعملات الصعبة والعولمة السريعة والمتزايدة للأسواق المالية والنقدية، وجود كمية كبيرة من النقود الدولية تتحرك في أسواق المال الدولية باستقلالية كاملة عن عمليات تمويل التبادل التجاري.

فعلى سبيل المثال تضاعف حجم النقد الأجنبي المتداول في الأسواق العالمية ثلاث مرات خلال الفترة من عام 1986 - 1993 ليصل إلى ما يقرب من 900 بليون دولار في اليوم الواحد. وقد ترتب على هذا الوضع العديد من النتائج نجملها فيما يأتي [1]:

1-اتساع نطاق الاتجار في العملات من قبل المضاربين على الصعيد العالمي. وقد ساعد تقدم وسائل الاتصال في حرية انتقال المضاربين بسرعة من عملة إلى أخرى.

2- زيادة حجم القروض قصيرة الأجل التي تخرج من اقتصاديات البلاد الرأسمالية الصناعية بحثا عن العائد المرتفع في الاقتصاديات النامية والإسلامية.

3- زيادة حدة الصدمات الخارجية وهيمنة سلوك المضاربين على استقرار الأسواق الناشئة في البلاد النامية والإسلامية.

4-فشل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على المستوى العالمي[2].

في حين يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن إزالة الحواجز من أمام التجارة سيؤدي إلى أن يحصل الفقراء على نصيب أكبر من الرخاء العالمي، وأن الانفتاح هو الذي يؤدي إلى التعجيل بالنمو، إلا إن إحصائيات المؤسسات الدولية توضح أنه خلال الفترة من 1988م وحتى 1998م انخفض الفقر بنسبة لا تذكر وهي حوالي 2. % سنويا، في الوقت الذي ازداد الفرق بين مستويات الدخول اتساعا كبيرا سواء على مستوى العالم أم على مستوى الدول منفردة، ففي نهاية التسعينات كانت الدول المتقدمة التي تمثل 14% من سكان العالم تستأثر بأكثر من 75% من دخل العالم، ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أنكتادا" فإن الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا في أفقر 49 دولة في العالم سيزيدون بنسبة 30% [3].

---

[1] - انظر الباحوث وبخيت-د. جاب الله ود. عبد الله دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية. بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى – مكة المكرمة(محرم 1424 هـ) ص 15

[2] - انظر الباحوث وبخيت، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية. ص 15

[3] - قابل ، الدول النامية والعولمة ، ص110 .

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة الأسواق المالية الآسيوية التي حدثت في عام 1997 ومازالت أثارها مستمرة حتى الآن ترجع أساسا إلى تسرع دول جنوب شرق أسيا في إزالة القيود وفتح أسواقها المالية بلا ضوابط أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل غير المستقرة وذلك في ظل غياب القواعد السلوكية والتنظيمية التي تحكم حركة الأموال وتجارة العملات وتصرفات الجهاز المصرفي[1].

أما بالنسبة لخطط التنمية ومحاربة الفقر، فقد أثبتت الدراسات أن أفقر سكان العالم وهم أكثر من مليار إنسان لم يستفيدوا من برامج البنك الدولي في تقليل نسبة الفقراء ومحاربة الفقر، وما زالوا يعشون على أقل من دولار يوميا- حسب تقرير البنك الدولي- ، في حين أن المنافع تذهب للدول الغنية ولأصحاب النفوذ في الدول الفقيرة، في الوقت نفسه فإن أسواق المال سريعة التقلب مما يضر بالدول النامية بشكل مباشر[2] ، حيث أن هذا الوضع في الحقيقة ينجم عنه نظام توزيع غير عادل، الذي يتسبب من جهة في نقص الاستهلاك، ومن جهة أخرى في فيض الإنتاج، مما يترتب عليه نقص في الطلب الفعال تضطر معه المؤسسات الإنتاجية إلى التعطل أو تسريح العمال ولقد تحدث مالثوس عن أثر نقص الطلب ومروناته في البطالة وفائض العرض[3].

من هذا العرض نرى أن الهدف الحقيقي – غير المعلن- الدافع وراء إنشاء البنك الدولي هو مساعدة رأس المال الخاص الدولي في توسعه وسعيه لتغطية كل ركن في العالم، وفرض السيطرة والهيمنة للنظام العالمي الجديد بزعامة أمريكا [4]، التي كانت السبب الرئيس في الأزمة، حيث ارتبطت الأزمة بالسبب الظاهري الذي سمي بأزمة الرهن العقاري، لكن أزمة الرهن العقاري ما هي إلا عرض لمرض أكبر من ذلك بكثير، وهو النظام الاقتصادي العالمي الجديد المنسلخ من التعاليم الإلهية في التعامل مع المال والاقتصاد.

المطلب الثاني: البنك الدولي جزء من النظام الذي سبب الأزمة:

وأوضحت هذه الأزمة مدى هشاشة الأسس التي يقوم عليها النظام المالي العالمي، ومدى عدم فعالية المؤسسات الدولية التي تقوم بالإشراف على هذا النظام. وزاد الذعر والاضطراب في جميع الأوساط ، وأساس الأزمة ومركزها كان هو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت الأزمة بظهور بوادر الكساد في الولايات المتحدة الأمر الذي انعكس على صادرات الدول الأخرى وعلى أسواقها المالية، كما ارتبطت الأزمة المالية أيضا بالسياسات النقدية التي تتبع نظام الصرف الثابت مقابل الدولار، وتنصب جميع العوامل في محور واحد فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية المتبعة من قبل النظام المالي العالمي الذي تتزعمه أمريكا، والخوف من

[1] - انظر الباحوث وبخيت،دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية.

[2] - قابل، محمد صفوت، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م ، ص185 .

[3]- السبهاني، عبد الجبار، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات المتحدة، ط1، 2005م، ص139 .

[4] - بيار، البنك الدولي دراسة نقدية، ص24 .

هبوط جديد وحاد لسعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى[1]، فالأزمة صناعة أمريكية بامتياز، ثم هي أزمة نظام عالمي بالدرجة الأولى، ومن خلال معرفتنا لتاريخ نشأة البنك الدولي وارتباطه الوثيق بالولايات المتحدة وسياساتها- التي تسببت بالأزمة- ،وما هو في حقيقة الأمر إلا صنيعة أمريكية، وبنفس الوقت إحدى أدوات النظام العالمي الجديد لتحقيق الهيمنة، ومن ثم يتبين لنا دور البنك الدولي في الأزمة .

والجانب الآخر وهو ارتباط هذه الأزمة بالنظام الرأسمالي، القائم على الاقتصاد الحر أو نظام اقتصاد السوق رافعا شعار " الدولة تحكم ولاتملك"[2]، والبنك الدولي أحد أهم أجهزة العولمة التي فتكت بالاقتصاد العالمي، وساهمت بدور كبير في حصول الأزمة، ومن خلال استعراض آثار العولمة الكارثية على الاقتصاد العالمي، يمكن أن نستشف دورا آخر- غير مباشر- للبنك الدولي في الأزمة المالية الحالية .

بعد أن بانت صورة العولمة والأجهزة التي تقوم بنشر العولمة المسعورة –وعلى رأسها البنك الدولي- ، التي لا يضبطها عقيدة أو دين إلا ما كان من مصالح مادية لرأس المال المذعور في دنيا الناس، فهو يجري لتحقيق مصلحة الرأسماليين دون أن يكون هناك أدنى حساب للقيم والضوابط الأخلاقية .

وفي ظل الممارسات التي تمارسها قوى العولمة في عدد من دول العالم، بدأ العالم يئن من ويلات وتبعات العولمة وآثارها المدمرة، وكثر المعارضون وارتفعت أصوات المحتجين والمتظاهرين في دول عديدة، ولم يعد أي مكان في العالم يحتمل خطط قوى العولمة ولا وجودها لما تطبقه من مخططات ضد الإنسانية والدول الضعيفة في العالم[3] .

إن ظهور قوى العولمة على شكل مؤسسي يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية بدأ ينخر في جسد دول العالم الأقل حظا وبدأ يجر ويلات وآثاراً مدمرة على هذه الشعوب من أهمها:

1- بدأت المؤسسات الوطنية بالذبول والأفول على نحو متسارع لتفسح المجال لمؤسسات الدول المسيطرة التي لا جنسية لها ولا حدود[4] .

2- إعادة تدوير موارد الشعوب وثرواتها لصالح أصحاب رؤوس الأموال، مما جعل الثروة تتركز في يد فئة قليلة من أصحاب النفوذ في العالم .

3- أدت العولمة إلى حدوث موجات تضخم خطيرة وركود وافتعال حروب في كل مكان، لتوسيع منافذ الاستثمار ولتخلق مشروعية لوصاية الدول الكبرى على تلك الدول المستضعفة[5] .

4- إن المؤسسات المالية الحديثة ومن أهمها البنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات وآليات الاستثمار الدولي وثورة المعلومات لم تسهم في رخاء الناس، لأن من يجني الثمار غير

---

[1] - توهام إبراهيم وصلاح حواس، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي، بحث مقدم لمؤتمر كلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء، 2009/4/28م، ص3 .

[2] - الجابري، علي عبد الكريم، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العالمي، بحث مقدم لمؤتمر كلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء، 2009/4/28م، ص7 .

[3] - حطاب، رؤية إسلامية نحو العولمة، ص125 .

[4] - السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، ص221 .

[5] - هانتجنتون، صومائيل،صراع الحضارات، دار الأمل، اربد، ط1، 2006م، ص21 .

الـذي يكـدح فـي إنتاجهـا ولـذلك لـم يـزدد الفقـراء إلا فقـرا والمـدينون إلا عسـرا كمـا تشـير[1] إحصـاءات المديونيـة وإحصـاءات توزيـع الـدخول،ثم إن هـذه المؤسسـات تعمـل بحسـب خطـط وآليات محددة ومتقنة لتضييق قاعدة الملكية لصالح المضاربين والمرابين[2] .

5- الإقراض الربـوي بأرقـام فلكيـة خصوصـا مـع هـذه المؤسسـات المسـتحدثة التـي تملـك قـدرة هائلة علـى خلـق عـرض نقدي وفيـر دون أيـة قيـود، ممـا يسـتدعي خلـق طلـب مقابـل علـى هـذه الأموال، ولمـا كانـت هـذه الشـركات علـى يقين مـن اسـتعادة أموالهـا سـواء كانـت هـذه القـروض منتجـة أو غيـر منتجـة عـن طريـق صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي أو الهيمنـة- العولمـة- الأميركية عند اللزوم، فإنها لم تتخذ جانب التعقل في إقراضها، إذ أن لدى صندوق النقد الـدولي والمؤسسات الأخرى والنفوذ الأميركي الطاغي من الملاءة ما يكفي لسداد هذه القروض[3] .

ومـن خـلال هـذا العـرض لـبعض شـرور العولمـة، التـي يعـد البنـك الـدولي أحـد أهـم أركانهـا، نستطيع أن نربط هذه الآثار بالأسباب الحقيقية التـي كانـت وراء تفجـر الأزمـة الماليـة العالميـة، خصوصـا بعـد أن نجـد أن كثيـرا مـن هـذه الأسـباب كانـت علـى صـلة وثيقـة بهـذه الآثـار التـي أصبحت الآن حقيقة لا يمكن لأحد كائنا من كان أن ينكرها .

---

[1] - هانتجنتون، صراع الحضارات، ص21 .

[2] - السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، ص221.

[3] - زلوم،عبد الحي، نذر العولمة، دار الفارس، عمان، الأردن، ط1999،1م ، ص225 .

المبحث الثالث: الحلول المقترحة المتعلقة بالبنك الدولي للخروج من الأزمة المالية:

المطلب الأول: تحول البنك الدولي عن النظام الربوي القائم عليه:".

إن من عظم التشريع الإسلامي أنه تشريع إلهي رباني، لذا لم يشرع الله حكما إلا لحكمة ولغاية عظيمة، ومن ذلك تحريم الربا، الذي تتكشف حكم تحريمه مع تقدم الزمان، يقول سيد قطب في ظلال القران " فهذه الحملة المفزعة البادية في هذه الآيات – آيات الربا- على ذلك النظام المقيت، تتكشف اليوم حكمتها على ضوء الواقع الفاجع في حياة البشرية ، أشد مما كانت متكشفة في الجاهلية الأولى ويدرك من يريد أن يتدبر حكمة الله وعظمة هذا الدين ، يدرك اليوم من هذا كله مالم يكن يدركه الذين واجهوا هذه النصوص أول مرة"[1].

إن القرض في الإسلام عقد إرفاق لا ينتظر المقترض من وراءه إلا الأجر الأخروي، فعندما يتحول هذا القرض إلى علاقة ربوية، هذه العلاقة التي تكون انبعثت من نفس المرابي الشحيحة التي نبتت على الطمع وحب المال والجشع، فإن المرابي لا تزيد مهنته على الانتظار والمطالبة، إذ يتفرغ قلبا وقالبا لجمع المال، وتنطبع نفسه بالبخل والأنانية، إذ لا يقرض الفقراء والمحتاجين رأفة بهم بل طمعا في الاستيلاء على المال الضئيل الذي في أيديهم كفائدة، وهي الفكرة ذاتها التي سيطرت على تصرفات البنك الدولي، لكن على مستوى الدول[2].

وهذا يتناقض تماما مع ما يجب أن يكون عليه حال المجتمع الإسلامي الذي يقوم على التكافل بين المؤمنين بالله ، فيكون بعضهم أولياء بعض ، وأن ينتفعوا برزق الله الذي أعطاهم على أساس هذا التكافل لا على قاعدة الشيوع المطلق كما تقول الماركسية[3].

المطلب الثاني: تحرر البنك الدولي من العولمة وشرورها:

إن هذه العولمة يقودها الآن نظام اقتصادي طفيلي امتصاصي حول الاقتصاد العالمي إلى ناد للمقامرة بثروات الآخرين ومقدراتهم نابع من النظام الرأسمالي الذي أورثت حضارته (والتي يتم الترويج لها الآن) ثقافة الاستهلاك وإطلاق الشهوات والتفكك الأسري والجريمة المنظمة والاختلاس والرشوة وسوء التوزيع الذي أوجد طبقة أل 1% المسيطرة على مقدرات وثروات الأمم . وخلقت أيضا عوالم ثالثة من بقية الشعوب تعيش على الكفاف في أحسن الأحوال [4].

هذه هي العولمة آخر إفرازات الرأسمالية بما جرته وتجره من ويلات وبؤس فهي باختصار استعمار جديد ، فهل إلى ذلك من خلاص ؟

صحيح أن النظامين الاشتراكي والرأسمالي يحملان بذرة فنائهما في داخلهما وقد تحقق انهيار النظام الاشتراكي موليا إلى غير رجعة أما النظام الرأسمالي فإنه آيل إلى السقوط والانتهاء عاجلا أم آجلا . يقول أستاذ الاقتصاد لستر ثورو "فرانكلين روزفلت أنقذ الرأسمالية بعد انهيارها في أمريكا ولو لم تكن الرأسمالية مهددة لما حدث أي شيء من هذا القبيل" ونحن نقول : إن ما خلفه هذا النظام من هدم للقيم وانحطاط في الأخلاق على كل المستويات، وما أفرزه من شرور العولمة والتي نسأل الله أن تكون آخر المسامير في نعش هذا النظام لخير دليل على علامات الانهيار، فمن مظاهرات سياتل إلى مظاهرات دافوس إلى مظاهرات جنوب شرق آسيا إلى الأزمة المالية الحالية، وكلها قامت احتجاجا ورفضا على أدوات العولمة وعلى

---

[1] سيد قطب ، في ظلال القران،ط34،دار الشروق،القاهرة، 2004م، م1-ص318.

[2] حرك، أبو المجد(1998م)، الربا عدو الإسلام والإنسانية، ط1، دار الصحة، القاهرة، ص51

[3] سيد قطب ، في ظلال القران،319/1.

[4] سليم،فتحي محمد، العولمة هي أداة الرأسمالية الحديثة للسيطرة على العالم، ص19-20 .

العولمة فهي رفض لهذا النظام . وهو فكرة باطلة ونظام باطل [1]، قال تعالى : "إن الباطل كان زهوقا" [2].

إن المبدأ الإسلامي هو الذي يجب أن يقود مركبة العولمة ناشرا مبادئه وحضارته ومطبقا نظامه الاقتصادي على العالم ليحقق سعادة البشرية وأمنها ويحررها من العبودية للمال والشهوات إلى عبودية الله وحده [3].

المطلب الثالث: إحداث إصلاحات ضرورية داخل مؤسسة البنك الدولي:

بدأ البنك الدولي يأخذ بالاعتبار الانتقادات الأساسية التي وجهت إليه، وهذا يعين على الاستجابة للدعوة الموجهة إليه بإحداث تغيير وإصلاحات تتضمن تغيرات في فلسفته، وتشمل هذه الإصلاحات مجالات التنمية والمساعدة بشكل عام والمساعدة التي يقدمها البنك بشكل خاص، وتشمل تحسين العلاقة بين البنك والدول النامية، وكان البنك قد أدرك بعض الدروس التي أبرزتها إعادة التقويم التي قام بها البنك، مثل أهمية احترام قيود الميزانية، وأهمية استقرار الاقتصاد الجمعي، وتشجيع وتعزيز المساواة والنمو السريع في آن واحد، حيث يبدو أن الواقع أثبت أن السياسات التي تحقق أكبر قدر من المساواة تساعد بشكل أكبر في النمو .

إن دعم التجارة والانفتاح أمر هام لكن خلق فرص عمل في التوسع في التصدير هو الذي يحدث النمو وليس فقط خلق فرص عمل نتيجة الواردات[4] .

كما أن قضية التنمية لا تقتصر فقط على قضية الموارد ورأس المال ولكنها تشمل تحول المجتمع، ومن الواضح أن مؤسسة اقتصادية دولية مثل البنك الدولي لا تستطيع أن تتحمل المسؤولية في هذا التحول، لكنها تستطيع أن تلعب دورا هاما، على الأقل بألا يكون عائقا للتحول الناجح ، والتخفيف من الشروط المفروضة لتقديم المساعدات لعمليات التحول التي غالبا ما تكون سياسية[5] .

وهذه المقترحات وإن كانت بعيدة المنال عند البعض، وضربا من الخيال عند البعض الآخر، لكنها جديرة بالطرح، معذرة إلى ربكم أولا، وإظهارا لما في الإسلام العظيم من مظاهر الرحمة من جهة ومن مظاهر العظمة من جهة أخرى بوضع الحلول المبتكرة لكل مشاكل الناس الاقتصادية وغيرها.

---

[1] سليم،فتحي محمد، العولمة هي أداة الرأسمالية الحديثة للسيطرة على العالم، ص19-20 .

[2] سورة الإسراء، أية 81.

[3] سليم،فتحي محمد، العولمة هي أداة الرأسمالية الحديثة للسيطرة على العالم، ص19-20 .

[4] - ستجلنز، جوزيف، ضحايا العولمة، ترجمة: لبنة الريدي، مكتبة الأسرة ، القاهرة، 2007م، ص320 .

[5] - ستجلنز ، ضحايا العولمة، ص321 .

الخاتمة
النتائج و التوصيات

أولا: النتائج:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مؤسسة مالية إعانية عالمية حاصلة على تصنيف من مرتبة AAA– مع تميزه ببعض الخصائص غير العادية، المساهمون فيه والمتعاملون معه عبارة عن حكومات ذات سيادة ولكل منها صوت في وضع سياساته.

2-من الواضح أن الأصول الفكرية لفكرة البنك الدولي هي ذاتها الأصول الفكرية للعولمة- باعتبار البنك الدولي أحد أهم أجهزة العولمة- المستمدة بشكل أساسي من الرأسمالية والأسس التي قامت عليها.

3- لم يجد الباحث صلة ممكن أن توصف بالمباشرة للبنك الدولي بحدوث الأزمة المالية، لكن الباحث من خلال استقرائه لدور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي كأحد أهم المؤسسات المالية في العالم التي تتحكم بالسياسات الاقتصادية والنقدية للدول هو وشقه التوأم صندوق النقد الدولي، لا حظ الباحث أن هناك صلات غير مباشرة لهذه المؤسسات في المساهمة في حدوث الأزمة المالية وتفجرها بصورة خرجت عن السيطرة، ويتضح هذا الدور من خلال الأمور التالية.

أولا: عدم التزام البنك الدولي بالأهداف التي أنشئ من أجلها

ثانيا: البنك الدولي جزء من النظام الذي سبب الأزمة

4- الحلول المقترحة المتعلقة بالبنك الدولي للخروج من الأزمة المالية:

أولا: تحول البنك الدولي عن النظام الربوي القائم عليه.

ثانيا: تحرر البنك الدولي من العولمة وشرورها.

ثالثا: إحداث إصلاحات ضرورية داخل مؤسسة البنك الدولي.

ثانيا: التوصيات:

1- على الباحثين تتبع الآثار السلبية التي تنجم عن تطبيق سياسات البنك الدولي .

2- على الدول الإسلامية بشكل خاص أن تشكل قوة لها وزنها في قرارات البنك الدولي، بحيث يمكنها الضغط على البنك الدولي بتعديل سياساتها بما يخدم مصالحها وبنفس الوقت بألا يكون هناك تعارض مع الشريعة الإسلامية .

قائمة المصادر والمراجع

.سيد قطب ، في ظلال القران، ط34،دار الشروق، القاهرة، 2004م.
سليم،فتحي محمد ،العولمة هي أداة الرأسمالية الحديثة للسيطرة على العالم.
حرك، أبو المجد(1998م)، الربا عدو الإسلام والإنسانية، ط1، دار الصحة، القاهرة.
السبهاني، عبد الجبار، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات المتحدة، ط1، 2005م.
هانتجنتون، صومائيل، صراع الحضارات، دار الأمل، اربد، ط1، 2006م .
قبلان، بشار محمود، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، دار عماد الدين للنشر، عمان ، الأردن، ط1، 2009م .
بييار، شيريل، البنك الدولي دراسة نقدية، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1994م.
قابل، محمد صفوت، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م.
عوض الله، صفوت، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات في الدول النامية، دار النهضة ، القاهرة، 1993م.
ستجلنز، جوزيف، ضحايا العولمة، ترجمة: لبنة الريدي، مكتبة الأسرة ، القاهرة، 2007م .
زلوم،عبد الحي، نذر العولمة، دار الفارس، عمان، الأردن، ط1999،1م.
حطاب، كمال ، رؤية إسلامية نحو العولمة، مجلة إسلامية المعرفة- السنة التاسعة- العدد35- شتاء 1425ه/2004م.
وهام إبراهيم وصلاح حواس، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي، بحث مقدم لمؤتمر كلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء، 2009/4/28م.
الباحوث وبخيت،د. جاب الله ود. عبد الله، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية. بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، مكة المكرمة(محرم 1424 هـ).
السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في الفكر الوضعي والإسلامي،دار وائل، عمان، ط2001،1م.
السامرائي، قحطان، اقتصاد القطاعات دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي (مع إشارة إلى الأزمة العالمية 2008م) ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء، 2009/4/28م .
الجابري، علي عبد الكريم، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العالمي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء، 2009/4/28م.
التقرير السنوي للبنك الدولي 2008م، الشؤون الخارجية في البنك الدولي، واشنطن الولايات المتحدة.
البلاوي، حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، دار عالم المعرفة، 2000م.
فريدمان، توماس،السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة، الدار الدولية، القاهرة، ط2، 2001م.

***

Sayed Qutb fy delal alKoran, i 34, Dar Al Shorouk, Cairo, 2004.

Salim, Mohammed Fathi, alawlamah hya adat alrasmaleah alhadethah.

Harak, Abul-Magd (1998 m), alreba adou alislam w adou alensaneah, i 1, dar alseha, alqahera.

Sabhani, Abdul-Jabbar, alasaar w tahsees almward fee alIslam, dar alb-hooth, Dubai, Arab Emiralates, i 1.2005 m.

Hantjnton, Samuel, sera alhadarat, dar alamal, Irbid, i 1.2006 m.

Pierre, Cheryl alBank aldawle deraseh nqdeah dar sena. Alqahera 1994.

Kapl, -Mohamad ,aldwal alnameah w alwlamah, aldar aljameah, aleskan-dreah, 2004.

Awad Allah, Safwat, alsyasat altkeefyah lsandoq alnaqd aldawle walbank aldawlien , dar alnahdah, alqahera , 1993.

Stjlenz, Joseph, dahaya alawlama, trjamt: lobna Reedy, alqahera, 2007.

Zaloom, Abdul Hai, ndor alawlama, Dar alfares, Amman,alurdon, i 1.1999 m.

Hattab, Kamal, roya Islameah naho alawlama, majlah Islameah almarefa, aladad al35 1425/2004.

Wham Ibrahim wa Salah, thdaiat alazmah aleqtesadiah alalameah, motmar jamiat alisra, 2009.

Alblawe, hazem. Alnedam aleqtisade aldawle almoaser. Dar alam almarefa, 2000.

Fredman, Tomas, alsyarah allexas wa shjarat alzaetoon, aldar aldawleah, alqahera,2001.

Albahot wa Bakhit, d. Jaballah d. Abdullah, dwal alalam alislamenwa lawlama alqtisadeah.al motmar alalme althaleth lleqtisad alislame , klet alSha-ria,lameat Umm Al Qura, Makkah (Muharram 1424).

Sabhani, Abdul-Jabbar, alwajez fe alfeker alwade ,alislame, Dar Wael, am-man, i 1.2001 m.

Samarrai, Qahtan, eqtesad alqetaat derasat fe jdor alazma, almotmar alelme althaleth , jameat alisra, 2009.

Al Jabri, Ali Abdul Karim, alasbab alkamenah wraa tfakom alazma waathro-ha ala aleqtisad alalme, almotmar alelme althaleth , jameat alisra, 2009.

Altqreer alsanwe llbank aldawle. Alshoon alkarejeah fe albank aldawle, washnton, alwelayat almotaheda.